الفصل الثامن

مظاهر النهضة الأفريقية

- الحركات التحررية وتصفية الاستعمار.
- استقلال الشعوب الأفريقية.
- نظم الحكم والإدارة.
- مشكلات الحدود.
- منظمة الوحدة الأفريقية.

obeikandi.com

أولا : الحركات التحررية وتصفية الاستعمار:

تأسيس جبهة التحرير الأريترية :

أثر تصاعد الإرهاب البوليسي في عام ١٩٥٨ اضطر عدد كبير من العمال الأريتريين إلى الهجرة إلى الأقطار المجاورة في ظل أوضاع شاقة يفتقرون فيها إلى أوراق رسمية تثبت هويتهم ، وعلي الرغم من التسامح الذي قوبلوا به في الأقطار العربية المجاورة فإن حياتهم اتسمت بالقلق والتشرد ، فتجمعت في نفوسهم ، مع ما كان يفتعل فيها من ألم وغضب ، حوافز قوية نحو الاشتغال بالعمل الأجنبي .

وهكذا نشأت جبهة التحرير الأريترية بين الجاليات العمالية والطلابية في أقطار الشرق الأوسط العربية في عام ١٩٦٠ ، لتنتقل في العام التالي إلى جبال أريتريا أثر الانتفاضة العفوية التي قادها المرحوم حامد إدريس عواتي في ١ سبتمبر ١٩٦١ مع بعض المقاتلين يحملون بنادق إيطاليا عتيقة ، فتبنت الجبهة الانتفاضة العفوية لتحويلها خلال السنوات القادمة إلى ثورة مسلحة منظمة إنسجاما مع أهداف التحرير التي حددها دستور الجبهة بالاستقلال الوطني الكامل عبر الكفاح المسلح الذي تدعمه جهود سياسية ودبلوماسية في الخارج مع الحفاظ علي وحدة التراب الأريتري ، واختار المؤسسون أن يكون إدريس محمد آدم رئيسا للجنة التنفيذية للجبهة [١].

وكانت أهم اهداف الجبهة كما يلي :-

١- استقلال أريتريا استقلالا كاملاً.

٢- وضع سياسة إقتصادية تتفق والتراث القومي .

٣- تصفية النفوذ الإستعماري والصهيوني .

٤- وضع سياسة الداخل والخارج [٢].

تطور الكفاح المسلح :

وتطور الكفاح المسلح بإتجاه التصعيد بالإمكانيات الذاتية الأريترية أولاً ، ثم بدعم الأصدقاء والأشقاء من الأقطار العربية ، فقد انضم إلى المقاتلين القلائل في مستهل عام ١٩٦٢ تسعة من ضباط الصف الأريتريين الذين خدموا في الجيش السوداني فترة طويلة بعدما استقالوا من الجيش مؤثرين خدمة وطنهم ، وتمكنت الجبهة من شراء خمس بنادق إنجليزية الصنع (أو عشر) بخمسمائة جنية من عدن في أبريل ١٩٦٢ ، بالأموال التي جمعها العمال الأريتريون في المملكة العربية السعودية ، واستمرت علي هذا المنوال في شراء السلاح والذخائر بكميات قليلة وتهريبها إلى الثوار متعرضة في كثير من الأحيان إلى المصادرات من قبل بعض حكومات الأقطار العربية المجاورة التي كانت تفضل عدم تكدير صفو علاقاتها الدبلوماسية مع أثيوبيا من أجل الثورة الأريترية ، كما أمد الأريتريون المقيمون في أديس أبابا ببعض البنادق إلبدوية ، الثوار في تلك الفترة المبكرة.

وفي ١٢ يوليو ١٩٦٢ قام فدائيو الجبهة بعملية فدائية فذه إذ ألقوا قنبلتين يدويتين في حفل أقامه ممثل الإمبراطور في مدينة (اغردات) للدعوة إلى ضم أريتريا إلى الإمبراطورية الأثيوبية وحولوا الحفل إلى مأساة بالنسبة إلى المحتلين الأثيوبيين .

ومضي المقاتلون القلائل في شن هجمات خاطفة علي مراكز الجيش والشرطة في الريف ، فهاجموا مركز حلحل وغنموا بندقيتين وكان أول هجوم لهم ، وأغاروا في وضح النهار علي مركز هيكوته متنكرين بزي سواح سودانيين ، وغنمو منه ٥٠ قطعة من مختلف الأسلحة وكمية من الذخائر ، وما إن انتهت سنه ١٩٦٣ حتي زاد عدد المقاتلين المسلحين علي المئة . وأصدر الإمبراطور الأثيوبي أوامره إلى قواته المسلحة في أريتريا لإستعمال العنف بحرية مطلقة من أجل قمع ما اسماه بـ (حركة التمرد خلال شهر واحد) وكان قد أكد من قبل في خطاب ألقاه في أسمرا بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٦٢ ونشرته جريدة (الزمان) الحكومية :" أن أثيوبيا تتخلي عن أريتريا التي جاءنا الغزاة دوما عبرها " وشنت القوات الأثيوبية حملات إرهابية ضد الشعب وبلغ عدد المقاتلين في نهاية عام

١٩٦٣ أكثر من ٣٠٠٠ معتقل ، واستعمل رجال التحقيق كل وسائل التعذيب لانتزاع الاعترافات منهم مستعينين بخبراء إسرائليين ، دربوا لهم فيما بعد كوماندوز خاصة لمحاربة الثوار ، واستمرت السجون تستضيف آلاف المواطنين ، بعضهم يظل بلا محاكمة لعدة سنوات .

وفي عام ١٩٦٤ وجدت الثورة الأريترية دعماً مالياً وعسكرياً من بعض الدول العربية الشقيقة ، مما ساعد علي تطوير الكفاح المسلح حتي شمل كل الريف الأريتري، وأمر الإمبراطور الأثيوبي بإخلاء المناطق المتاخمة للحدود السودانية من السكان لإقامة منطقة (خالية من السكان) وعازلة عن الاتصال الخارجي ، فشن الجيش حملات إرهابية علي القري وأباد أكثر من ألفي نسمة دونما تمييز مما أدي إلى لجوء المواطنين إلى السودان هرباً من القتل الجماعي ويبلغ عدد اللاجئين في السودان أكثر من سبعين ألفاً يعيشون شظف العيش [٣].

أثارت السودان في مؤتمرات القمة المسألة الأريترية حيث أشار الرئيس جعفر نميري في أثناء مناقشات المؤتمر إلى أن وجود أكثر من ٣٠٠ الف لاجيء من أثيوبيا وأريتريا في السودان يرهق الاقتصاد السوداني ، وأن أثيوبيا عجزت طوال سبعة عشر عاماً عن إسكات صوت الشعب الأريتري برغم وساطة السودان والدول الأخري للوصول إلى حل سلمي للقضية ، وقد رد وزيرخارجية أثيوبياعلي ذلك بأن المسألة الأريترية في الأصل مسألة داخلية ولا يسمح لأي إنسان بالتدخل في الشئون الداخلية الأثيوبية ، ولا حق لمؤتمر القمة أو لجنة الوساطة في التعرض لها وأن أثيوبيا كفيلة بعلاج المشكلة [٤].

وفي ديسمبر ١٩٧٠ فرضت سلطات الإحتلال الأثيوبية حالة من الطواريء في أريتريا إثر مقتل الجنرال تشومي ارقتو ، قائد القوات الأثيوبية في أريتريا ، وتصاعد القتال ضد قوات الإحتلال ، وبموجب هذا القانون أبيح للجنود أخذ الناس بالظنة ، فكان النهب والتقتيل .

وتسيطر قوات التحرير الشعبية لجبهة التحرير الأريترية علي معظم الريف الأريتري وتصطدم في معارك ضارية ضد القوات الأثيوبية مستهدفة تحقيق الاستقلال الوطني الكامل (٥).

وقد لقيت الثورة دعماً مإلىا وعسكرياً من بعض الأقطار العربية فحققت انتصارات كثيرة وسيطرت علي كل الريف الأريتري ، ولكن الثوار انقسموا بفعل تسلل العناصر الشيوعية فتكون المجلس الشوري بدلا من المجلس الأعلي للجبهة ، وقوات التحرير الشعبية ، وقوات التحرير الأريترية ، ومجموعة "أسياس أفورقي" ومعظمها من النصاري ، واشتعلت الحرب الأهلية سنة ١٩٧٢ فأعطت الفرصة لظهور القيادات النصرانية والشيوعية ، وبدأ انحسار التيارات الإسلامية منذ عام ١٩٧٥ م حيث عقد المؤتمر التنظيمي الثاني العام لجبهة تحرير أريتريا الذي أكد علي إستخدام اللغة العربية وتوحيد فصائل المقاومة واستخدم في وثائقه العبارات الاشتراكية ، ورغم ذلك فقد امتدت عملية التحرير إلى المدن فبلغت المدن المحررة عام ١٩٧٧ أربع عشرة مدينة .

واستمرت انشقاقات المنظمات إلى أن توصلت الفصائل : (قوات التحرير الشعبية وجبهة التحرير الاريترية واللجنة الثورية) إلى إتفاقية جدة للوحدة الاندماجية عام ١٩٨٣ وبجهود بذلتها المملكة العربية السعودية والسودان ، وأقر المجلس الوطني الأريتري عام ١٩٨٥ وثائق التنظيم تحت اسم جبهة التحرير الأريترية (التنظيم الموحد) وانتخب عثمان صالح سبي رئيساً للجنة التنفيذية للجبهة وأصدر المجلس بعد تشكيله عددا من القرارات والتوصيات أهمها :

١- عقد المؤتمر الوطني الأول (الموحد) في يناير ١٩٨٦م.

٢- دمج الأجهزة المختلفة التي كانت تابعة للفصائل .

٣- الإهتمام بأسر الشهداء صحياً واجتماعياً وجرحي الحرب .

٤- أوصي بأهمية الحوار مع الجبهة الشعبية الأريترية وهي الجبهة التي يتزعمها "أسياس أفورقي" النصراني.

وأخيراً اضطرت أثيوبيا للإعتراف للشعب الإريتري بهذا الحق ، وفي ٢٤ مايو ١٩٩١ نال الشعب الأريتري استقلاله واختير "أسياسي أفورقي" رئيساً للدولة الجديدة[٦].

أما تشاد فكانت جزءا من أريقيا الإتوائية لا الفرنسية التي تشمل منطقة واسعة وسط القارة وغربها ، ويحكم منطقة تشاد فيها (فيلكس أبوية) وهو غريب ينتمي إلى (غواد لوب) إدي جزر البحر الكاريبي ، وهزمت فرنسا أمام ألمانيا وانقسم الفرنسيون إلى قسمين أطلق علي إحدهما اسم حكومة (بيتان) وهي تتبع ألمانيا ، وعلي الأخر فرنسا الحرة ويتزعمها ديجول الذي يدير شؤون الجند من إنجلترا ، وأعلن حكام تشاد عن وقوفهم مع ديجول فأعطاهم الأمان ، وزار البلاد ، وكانت تشاد مركزاً لتموين جيوش الحلفاء التي قاتلت في الصحراء ، وقاعدة لتحرك الجيوش التي دخلت ليبيا وتونس .

انتهت الحرب ، وانتخب أول مجلس نيابي فيها عام ١٩٤٦م ، وقامت حكومة برئاسة (جبريل ليزبيت) ثم حصلت علي إستقلال ذاتي بعد أن وافقت علي مشروع ديجول بشأن المستعمرات الفرنسية عام ١٩٥٨ وأجريت الانتخابات ، وتشكل الحزب التقدمي التشادي من ائتلاف الحزب الراديكإلى وحزب (أوديت) وحصلا علي جميع مقاعد الجمعية التأسيسية ، وشكل (فرانسوا نتومبالباي) الحكومة وكان (ليزبيت) نائباً له، وبعد عام نالت البلاد الإستقلال ، ودخلت الأمم المتحدة ، وعدل الدستور ، وغدت اللغة الفرنسية هي الرسمية ، وأصبحت السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية وهو في الوقت نفسه رئيساً للوزراء ويتولي هذ المنصب (فرانسوا نتومبالباي) وشكلت الوزارة من ستة عشر وزيراً من المسلمين والنصف الأخر من غيرهم .

ألغي رئيس الجمهورية عام ١٩٦٢ الأحزاب كلها ، واعتمد علي نظام الحزب الواحد وهو الحزب التقدمي التشادي الذي يتزعمه ، وألقي القبض علي ثلاثة من زعماء المسلمين وهذا ما أدي إلى إخراج المسلمين من الوزارة ، واعتقل عدد منهم ، وحكم علي

بعضهم أحكاما قاسية لا تقل عن عشرين سنة مع الشغل ، وانضم المسلمون بعد ذلك إلى المعارضة التي كانت تتمثل في حزب الاستقلال الوطني ، والاتحاد الوطني التشادي .

فرضت الحكومة ضرائب جديدة فحدثت انتفاضة عام ١٩٦٣ بقيادة (أحمد غلام الله) و(جبيريل خير الله) ولكن قضي عليها بسرعة ، وتشكلت بعدها (الجبهة الشعبية لتحرير تشاد) وكان أمين سرها (أبا صديق) وحدثت إعتقالات واسعة شملت الوزارة المسلمين ونائب رئيس الجمعية الوطنية وبعض النواب.

وحدثت الانتفاضة الثانية عام ١٩٦٥ وذلك في مدينة (مانغالم) بسبب الضرائب التي كانت تجبي عدة مرات في العام الواحد ، واستمرت المعارك ستة اشهر.

ثم قامت الثورة عام ١٩٦٧ وشملت أكثر المناطق الإسلامية وخاصة بلاد (التيبو) وبلاد (تيبسشي) في الشمال ، وسيطرت الحركة إلى الشمال ، وكان سبب الثورة تافهاً وهو حدوث خلاف بين امرأتين إحداهما مسلمة زوج أحد رجال الهجانة المسلمين ، والثانية نصرانية زوج أحد رجال الجيش وتطور الأمر ، ولم يكن الأمر كافياً لإشعال نار الثورة إلا أن النفوس مشحونة ، واستنجد رئيس الجمهورية (فرانسوا نتومبالباي) بفرنسا بعد سيطرة المسلمين علي الشمال فأمدته بثمانمئة مظلي عام ١٩٦٨ ثم اردفت ذلك بمائتين وستين جنديا ، ولم تستطع حكومة تشاد من السيطرة علي الموقف إلا عام ١٩٧٠م.

أظهر (فرانسوا نتومبالباي) سياسة المهادنة ، وطلب سحب القوات الفرنسية من المناطق الشمالية ، فقبلت ليبيا هذا التصرف ، ولكن لم يوافق عليه زعيم قبائل التيبو الذي كان يعيش منفياً في ليبيا ، ولا جبهة تحرير تشاد التي مقرها في الجزائر حيث يعملون على مراوغة (فرانسوا نتومبالباي)

دعمت ليبيا الثورة في تشاد وبدأت تمدها بالسلاح والمؤن ، وخرجت القوات الفرنسية من تشاد عام١٩٧١ واضطرت الحكومة التشادية إلى جلب قوات مرتزقة من زائير لدعم موقفها ، ولكنها لم تلبث أن أعلنت عن محاولة إنقلاب فاشلة بزعامة أحمد

عبد الله الذي انتحر عندما فشلت المحاولة ، وساءت العلاقات جداً بين الدولتين المتجاورتين ليبيا وتشاد [٧].

وفي جنوب أفريقيا :

عمل الاستعمار علي حظر نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي ANG في عام ١٩٦٠ ، ومؤتمر الوحدة الافريقية PAG في عام ١٩٦١ ، ثم تم تشكيل حزب "رمح الأمة " أو (مخونتو وي سيزوي) ، بهدف القيام بنضال مسلح ، ويمكن القول بأن نضال المسلح قد بدأ فعليا في جنوب أفريقيا – في هذا القرن – منذ عام ١٩٦٧ .

وبذلك يكون النضال الأفريقي قد عاد إلى صورته الأولي التي كان قد بدأها "شاكا" ملك الزولو – في بدايات القرن الماضي ضد الغزاة والمستعمرين البيض ، فلما أدرك الأفارقة أن النظام العنصري لن يقبل تفاهما بغير لغة العنف والقوة ، كانوا مجبرين في الواقع علي تنظيم صفوفهم والتعامل مع هذا النظام من خلال اللغة التي يفهم غيرها لأنه قد ولد وسط الدماء والعنف .

وهناك عدد من الأسباب التي ساعدت علي تنظيم النضال المسلح أو "القوة السوداء" مثلما يسميها العنصريون البيض ، **ولعل في مقدمتها :**

١- حصول جميع الدول الأفريقية تقريبا علي استقلالها ، وقيام منظمة الوحدة الأفريقية (١٩٦٣) والتي أصبح لها جناح شبه عسكري لمساعدة الشعوب الأفريقية المقهورة كشعب جنوب أفريقيا للحصول علي استقلالها السياسي والاقتصادي ونعني بها "لجنة التحرير الأفريقية ".

٢- مساعدة الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية ماديا وعسكريا من خلال المساندة السياسية والدبلوماسية لحركات التحرير الوطني ومن بينها حركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا وناميبيا.

٣- حصول روديسيا الشمالية علي استقلالها عام ١٩٨٠ وتخلصها من النظام العنصري الذي كانت تسيطر علية الأقلية البيضاء بقيادة إيان سميث تتويجا لنضال

حزبي "زانو" و "زابو" حيث تسمي فيما بعد زيمبابوي وليس روديسيا الشمالية ، هذا الأمر في حد ذاته قد أصبح بمثابة عامل حفز للأفارقة في جنوب أفريقيا من حيث بعث الأمل في نفوسهم لتكرار ما حدث هناك في بلادهم.

٤- الحملة الدولية الإعلامية الضخمة أفريقيا وعالميا ضد نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا ، والتأييد الدولي لحق الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا من أجل تقرير المصير .

وكان النضال الأفريقي من أجل السلطة وتغيير الأوضاع في جنوب أفريقيا لصالح الأغلبية السوداء المغلوبة علي أمرها والمقهورة من جانب الأقلية البيضاء العنصرية ، ضعيفاً حتي نهاية الحرب العالمية الثانية ، لكنه – بعد تلك الحرب – أخذ في توحيد صفوفه – رغم اختلاف التوجيهات السياسية لمكوناته وعناصره الفكرية أو الأيدلوجية ، فقد شن مؤتمر الوحدة الأفريقية ، ذو التوجه اليساري – الذي انضم إليه المؤتمر الهندي في جنوب أفريقيا والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا ، ومنظمة الشعوب الملونة ، نضالا قويا بدأ بما يعرف بحملة التحدي في عام ١٩٥٠.

ومع نهاية الخمسينات ظهر في الأفق ما يمكن أن يسبب الإنهاك للسلطة السياسية ولسيادة الأقلية البيضاء ، وبدأ الحكام البيض يشعرون – لأول مرة – أن الثورة الشعبية – أن لم يتم احتوائها ، فسوف تهدد حكمهم ، ولم تكن مذبحة " شاربفيل" في مارس ١٩٦٠ إلا نتيجة للكفاح الذي خاضه الشعب المضطهد عامي ١٩٤٩ و١٩٦٠ أشكالاً مختلفة من أعمال النضال الأفريقي ضد حكم الأقلية البيضاء وسيطرتها المطلقة ، عبرت كلها عن الإحتجاج القوي وعن نفاذ صبر الأفارقة في مواجهة مستبعديهم ، ولم تخمد المقاومة بعد مذبحة " شاربفيل " عام ١٩٦٠ ، كما نشبت انتفاضة "سويتو" في عام١٩٧٦ .

ويمكن القول بأن النضال الأفريقي في جنوب أفريقيا ضد النظام العنصري القائم وسيطرة الأقلية البيضاء كانت تقوده حركتان هما :

المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية ، ولذلك يجب إلقاء مزيد من الضوء علي كل من هاتين الحركتين المكافحتين :

المؤتمر الوطني African National Congress : ANC

تعود النشأة التاريخية الأولي لهذه الحركة إلى عام ١٩١٢ كحركة سياسية تستهدف الكفاح من أجل إقامة المجتمع الديمقراطي غير العنصري بالوسائل السلمية في جنوب أفريقيا ، وقد أثبتت الحركة قدرتها وفعاليتها وفرضت نفسها رغم حظر نشاطها في عام ١٩٦٠ واعتقال زعيمها نيلسون مانديلا منذ ٢٢ عاما – علي الأحداث بحيث لا يمكن تجاهل دورها في أي تسوية مستقبلية من أجل التوصل إلى الاستقرار في جنوب أفريقيا.

ويحظي هذا المؤتمر – ومؤتمر الوحدة الأفريقية – كلاهما بالإعتراف الرسمي من منظمة الوحدة الأفريقية التي تعتبرهما ممثلين شرعيين لشعب جنوب أفريقيا ، وتقدم لهما كل أنواع المساعدة ، والدعم فضلا عن المساندة المعنوية والتأييد الأدبي .

ورغم أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية تنظر إلى المؤتمر الوطني الأفريقي علي أن العناصر المؤثرة فيه ذات توجه ماركسي ، إلا أن زعماء الحركة (مثل مانديلا ، واوليفر تامبو زعيم التنظيم) قد حرصوا علي التأكد بين الحين والحين، علي أيدلوجية المؤتمر وتوجيهاته وإن تكن اشتراكية فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية ، إلا أنها تختلف عن الاشتراكية الماركسية .

وكان المؤتمر ينادي دائما بأن الأساليب السياسية والسلمية وهي التي يعتمدها وسيلة لنضاله ، غير أنه وأمام اشتداد عنف وجبروت النظام العنصري ضد الأفارقة، فقد اضطر اضطرارا في المرحلة الأخيرة الى إستخدام أسلوب الكفاح المسلح لمواجهة العنف بالعنف ، فلم يكن ذلك من جانب المؤتمر الوطني الأفريقي إلا تعبيرا عن نفاذ الصبر ، ومن الغريب أن النظام العنصري يتهم المؤتمر بأنه يمارس ما يطلق عليه "الإرهاب الاسود ".

ولم يكن ثمة شك في أن حظر نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي (١٩٦٠) ومؤتمر الوحدة الأفريقية (١٩٦١) قد خلق فراغاً في العمل السياسي والكفاحي الأفريقي في جنوب أفريقيا .

كما كان لإكتشاف القيادة العليا لمؤتمر التحالف في " ريفونيا " عام ١٦٩٣ واعتقال أفراد هذه القيادة ، بمثابة انتكاسة كبري في هذا الصدد ، لأن ذلك قد تسبب في "تفكيك" الهيكل التنظيمي السري للتحالف .

واستطاعت الحكومة العنصرية – في الفترة ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ – أن تفرض حجاباً كثيفاً من الهدوء علي البلاد ، مع إصدارها مجموعة قوانين بالغة الشدة والقسوة واستخدام كافة أساليب التعذيب والقمع دون رقيب .

بيد أن هذا الموقف لم يستمر طويلا فقد استعاد المؤتمر الوطني الأفريقي عافيته وقوته بعد انتكاسة عام ١٩٦٣ ، وأخذ المؤتمر من جديد زمام المبادرة في العمل السياسي المضاد للنظام العنصري لتحضير الشعب الأفريقي للثورة الشعبية ضد العنصرية والابارتيد [٨].

وكان من أهم المسائل التي بحثها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا ١٩٦٣ مشكلة تصفية الاستعمار بمجموعة من الوسائل التي تحقق ذلك مثل اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية ، وإنشاء لجنة تحرير للقيام بتنسيق العمل الفدائي من أجل تحرير الاقاليم الأفريقية الخاضعة للاستعمار ، ولكن يؤخذ علي المؤتمر ترك طريقة تنفيذ هذا الهدف لمجلس رؤساء الدول والحكومات.

كما سعي مؤتمر القمة في كثير من قراراته إلى طرد الدول الاستعمارية من مختلف المنظمات الدولية كما حدث في مؤتمر ١٩٦٤ بالقاهرة الذي أعلن السعي لفصل حكومة جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة ، لأن النظام في جنوب أفريقيا لا يستند إلى أساس قانوني ، ورغم نجاح الدول الأفريقية في إخراجها من منظمة العمل الدولية ، إلا أن جنوب أفريقيا ما زالت عضوا

عاملا بالأمم المتحدة ، فقد ناقش مجلس الأمن موضوع طردها في نوفمبر ١٩٧٤ ولكن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا استخدمت حق الفيتو وفشل القرار في الصدور.

وفي مؤتمر قمة اكرا في أكتوبر ١٩٦٥ صدر قرار يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساند الاستعمار وقد طبق هذا القرار مرة واحدة ضد بريطانيا عند إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد عام ١٩٦٥ وإن كان قرار المقاطعة ضد بريطانيا لم ينفذ إلا من جانب عدد قليل من الدول الأفريقية وعلي رأسها مصر.

أما بالنسبة للمقاطعة الاقتصادية فقد حدث ذلك مع البرتغال وجنوب أفريقيا حيث قرر المؤتمر منع استيراد السلع من الدولتين ومنع تصدير السلع إليها ، وإغلاق الموانى والمطارات في وجه الطائرات والسفن الخاصة بهاتين الدولتين في المجالات الجوية للدول الأفريقية [٩].

الجدير بالذكر أن المؤتمر الأفريقي قد نجح في تطوير علاقاته داخليا مع الكثير من العناصر والمصالح المختلفة التي يجمعها معا هدف رفض الابارتيد مهما اختلفت توجهاتها السياسية ، بما في ذلك بعض القوي والعناصر البيضاء الرافضة للعنصرية ، وفي هذا الصدد يجب أن ناخذ في الاعتبار اجتماع داكار (٩-١٢ يوليو ١٩٨٧) الذي انعقد بين المؤتمر الوطني الأفريقي من ناحية وبعض عناصر بيضاء من جنوب أفريقيا ترفض العنصرية وتنادي بنظام يعترف بالتعددية العرقية من ناحية أخري ، ويعتبر اجتماع داكار خطوة للأمام في اتجاه تقريب نهاية الحكم العنصري المطلق في جنوب أفريقيا ، برغم كل التهديد والوعيد الصادر من بريتوريا ضد كل المشاركين في اجتماع داكار ، ويكفي أن العناصر البيضاء المشتركة في الاجتماع قد أدانت الابارتيد كأساس للحكم في جنوب أفريقيا ، واعترفت بالمؤتمر الإفريقي كطرف رئيسي في أي تسوية سلمية للأوضاع هناك.

بالمثل يمكن القول بأن المؤتمر الوطني الأفريقي قد استطاع تطوير علاقاته الخارجية بالدول الاشتراكية وخاصة في دول الشمال ، فقد لعبت العلاقات دوراً مهما في فتح الباب أمام الخيار العسكري أمام المؤتمر وإبرازه في قضية جنوب أفريقيا علي الساحة

الدولية وكسبه دعما يتزايد علي المستويين الرسمي والشعبي ، كما أن زيادة ارتباط المؤتمر بقوي داخلية وتعبيره عنها منذ منتصف السبعينات هو دعم لشرعية تمثيل المؤتمر لشعب جنوب أفريقيا داخل القارة وخارجها.

ولعل في الزيارة التي أنجزها "أوليفر تامبو" زعيم المؤتمر إلى واشنطون في ١٨ يناير ١٩٨٧ ومقابلته مع وزير الخارجية الأمريكي "شولتز" تعبيرا عن اتساع نطاق الاعتراف الدولي بالمؤتمر ، رغم التحفظات الأمريكية علي التوجهات السياسية للمؤتمر باعتبارها يسارية.

وتتلخص مطالب المؤتمر الوطني الأفريقي – فيما أبرزها زعيمه تامبو – في النقاط التالية :-

(أ) ضرورة إلغاء التمييز العنصري والفصل العنصري (لابارتيد).

(ب) الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم " نلسون مانديلا ".

(جـ) ضرورة إجراء استفتاء عام شامل للجميع بدون تمييز في الحقوق وبالمساواة أمام الدستور.

(د) رفض التفاوض مع حكومة "بيتربوتا " الحالية.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن المؤتمر الوطني الأفريقي يحتفظ بعلاقات قوية خاصة مع منظمة " سوابو " التي تكافح ضد نفس العدو المشترك ولكن من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، وهناك تبادل للمعلومات والخبرات بين المنظمتين وتأييد متبادل في المحافل الدولية والأفريقية ، كما ان المؤتمر يحتفظ وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويساوي بين التفسير الاسرائيلي للحكم الذاتي وبين سياسة معازل الأفارقة (البافتوستانات) التي تعمل جنوب أفريقيا علي فرضها كما يعي المؤتمر تماماً الدعم العسكري والنووي والأمني والاقتصادي المقدم من إسرائيل إلى جنوب أفريقيا.

حركة مؤتمر الوحدة الأفريقية : PAC

أن هذه الحركة لا تختلف كثيرا – من حيث مطالبها – عن حركة المؤتمر الوطني الأفريقي ، ولكن هناك فارقاً جوهرياً يميز هذه الحركة عن حركة المؤتمر الوطني الأفريقي من حيث الهدف النهائي لنضالها السياسي والعسكري : إذ أنها تستهدف القضاء نهائيا علي نفوذ البيض في البلاد ، وتتطلع إلى تحقيق صورة للوضع في جنوب أفريقيا مستقبلا قريبة من الوضع الحالى في زيمبابوي (روديسيا الشمالية سابقا).

يقود مؤتمر الوحدة الأفريقية جونسون ملامبو J.Mlambo وتؤمن حركته بالمباديء الاشتراكية وتمارس عملها من خارج أراضي جنوب أفريقيا وتوجه عناصرها للعمل ضد النظام العنصري في البلاد من المنفي.

وهناك دعوة إلى حركتين بضرورة العمل علي توحيدهما : المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية في تنظيم سياسي موحد علي غرار ما يحدث في السابق في روديسيا الشمالية قبل الاستقلال حين وحد كل من "موجابي" و "نكومو" عملهما ونشاطهما السياسي لمقاومة وإنهاء نظام "أيان سميث" العنصري حتي تحقق الاستقلال لزيمبابوي عام ١٩٨٠.

يجب أن تتحد كل القوي الوطنية السوداء في جنوب أفريقيا في جبهة واحدة تنسق عملها في مواجهة الخطر المشترك ، فقد رفضت الحكومة العنصرية بقيادة "بيتربوتا" أي حل سياسي ، ومدت (في يونيو ١٩٨٧) حالة الطوارىء لمدة عام ثالث ، وحولت الدولة إلى دولة عسكرية دائمة ووضعت حوالى ٢٥ ألف وطنياً من السود في المعتقلات وسخر "بوتا" من حركات التحرير في جنوب أفريقيا وهاجم زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي (١٠).

انضمت أكثر من ٧٥ دولة ، كانت شعوبها في الماضي ترزخ تحت الحكم الاستعماري ، إلى الأمم المتحدة كدول مستقلة ذات سيادة وذلك منذ أن تأسست المنظمة الدولية في عام ١٩٤٥ ، وقامت الأمم المتحدة في هذا التطور التاريخي بدور حاسم بتشجيع تطلعات الشعوب الغير مستقلة.

وتنبثق جهود الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار من الميثاق الذي يؤكد مبدأ "الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب" وفي عام ١٩٦٠ استرشدت الأمم المتحدة بالمبادئ التي تضمنها إعلان الجمعية العامة بشأن منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة وهو الإعلان الذي نادت به الدول الأعضاء بضرورة الإسراع بتصفية الاستعمار.

ورغم الانجازات الكبيرة التي تحققت ضد الاستعمار فإن هناك عدة ملايين من الناس في أجزاء مختلفة من العالم ما زالت تعيش تحت الحكم الأجنبي وتعمل الأمم المتحدة علي المساعدة لتحقيق تقرير المصير والاستقلال للجميع ، ففي خلال الأعوام الستة عشر التي أعقبت صدور الإعلان الخاص بتصفية الاستعمار في عام ١٩٦٠ ، تخلصت شعوب قوامها ٧٠ مليون نسمة من وضع التبعية [١١].

وفي كينيا كانت قبيلة الكيكويو حيث أهلها الذين سمعوا وقرأوا عن إدعاءات العناصر المستوطنة الصاخبة ضد الحكومة الاستعمارية ، كما سمعوا هذه الجماعة وهي تعلن عن تخلف الأفريقيين وانحطاط درجة ذكائهم ، وانحطاط غرائزهم ، لهذا فتح الكيكويو جبهة دفاع لمواجهه هجوم البيض بعد الحرب العالمية الأولي فتكون "الاتحاد المركزي للكيكويو" عام ١٩٢٢ بزعامة "هاري ثوكوكينياتا" الذي كان يركز أعماله على المشاكل المتعلقة بالمرتفعات البيضاء ، وكان يستخدم في بعض الأحيان الحملات الدعائية ضد البيض ، وكان الكيكويو يردون صفعات البيض الذين كانوا يحتقرونهم ويدمرون دعاماتهم الاجتماعية وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أوقف نشاط ضرب بالإتحاد المركزي للكيكويو ، ولكن أدت دعوة جنوب شرق أفريقيا إلى أراضيهم منذ ١٩٤٥ إلى الإسراع في إنهيار السلطة القبلية وفي نمو الوعي السياسي.

وفي عام ١٩٤٦ استطاع جوم ونكروما وغيرهما أن يقوموا بمحاربة الحاجز اللوني وجميع أشكال التفرقة الموجهة ضد الأفريقيين [١٢] وحصلت كينيا علي إستقلالها عام ١٩٦٣ [١٣].

وفي الصومال :

جري الإستفتاء علي دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة عام ١٩٥٨ وفي هذا الاستفتاء خير سكان الصومال الفرنسي بين إستمرار تبعيتهم لفرنسا وبين الاستقلال ، وقد أثار هذا الاستفتاء خلافا كبيرا بين الصوماليين ، وأسفر عن ٧٥ % في صالح استمرار التبعية لفرنسا.

وقد ذكر بعض المراقبين والمحليين السياسيين أن نتيجة هذا الاستفتاء ترجع إلى خوف أهالى الصومال الفرنسي من أطماع أثيوبيا في بلادهم ، تلك الأطماع التي فضحت عنها تصريحات الإمبراطور "هيلاسلاسي" ، والتي أعلن فيها أن ساحل الصومال جزء لا يتجزأ من الأراضي الأثيوبية لإعتبارات تاريخية وعنصرية وإقتصادية ، فالصومال ، علي حد تعبيره – كان تابعا منذ القدم إلى أن تم تقسيم شرقي أفريقيا بين الدول الاستعمارية.

أما العناصر الوطنية في الصومال الفرنسي فقد اتهمت السلطات الفرنسية في جيبوتي بتزوير الاستفتاء ، وليس فقط لإستمرار الاستعمار الفرنسي للمنطقة ، ولكن أيضا لإيهام الرأي العام الفرنسي والدولي بأن هناك إنقساما قبلياً خطيرا في الصومال الفرنسي بين الصوماليين والدناكل لا يشجع علي قيام حكومة واحدة مستقلة وأن لقلة عدد السكان وفقر المنطقة وجهل الأهالى وانصرافهم وراء لقمة العيش لتلعب دورا رئيسيا في تأخر روح المقاومة.

وإذا كان قد ترتب علي استفتاء (١٩٥٨) إستمرار تبعية جيبوتي لفرنسا ، إلا أنه كان بداية لنشأة روح التزمر عند الشعب ، وتظهر روح التذمرفي تلك المظاهرات التي نادت باستقلال البلاد ، والتي استقبلت الجنرال ديجول عند زيارته لمستعمرة جيبوتي عام (١٩٦٦) [١٤] استنادا إلى مؤتمر ١٩٦٤ بالقاهرة الذي دعا كل من فرنسا وأسبانيا لمنح جيبوتي والصحراء الأسبانية الاستقلال [١٥].

وكان الإنجليز يتتبعون بحذر شديد منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر الميلادي نشاط الفرنسيين علي ساحل الصومال المطل علي خليج عدن ، إذ رأوا أن مصالحهم في عدن تقتضي عدم وقوع ذلك الساحل تحت النفوذ الفرنسي ، فمن المعروف أن مستعمرة عدن البريطانية كانت تعتمد في تموينها إعتمادا تاماًعلي مينائي (زيلع) و (بربرة) الواقعين علي ساحل الصومال المطل علي خليج عدن ، ومن ناحية أخري ، فقد تبين للإنجليز أن وقوع الشاطيء الجنوبي لخليج عدن في قبضة الفرنسيين ، وما يتبع ذلك من قيام قوة حربية فرنسية معادية في مدخل البحر الأحمر وعلي طريق الهند ، يهدد بريطانيا في كيانها الإستعماري في الهند ذاتها ، ويمنع الأساطيل البريطانية من السيادة البحرية علي سواحل إفريقيا الشرقية وسواحل بلاد العرب الجنوبية ، يضاف إلى ذلك عامل آخر ، هو ما اكتسبه ساحل الصومال المطل علي خليج عدن من أهمية بسبب افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام (١٩٦٩)[١٦].

ثانيا استقلال الشعوب الأفريقية :

الإعلان الخاص بمنح الاستقلال :

أدت المطالب الملحة للشعوب غير المستقلة بأن تتحرر من السيطرة الاستعمارية وقرار المجتمع الدولي بأن هناك تباطؤ في تنفيذ مباديء الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أدت بالجمعية العامة أن تصدر في ديسمبر ١٩٦٠ الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ويقرر هذا الاعلان أن إخضاع الشعوب للحكم والسيطرة وللاستغلال الاجنبي هو إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ونقض لميثاق الأمم المتحدة وتعويق لتنمية سلام العالم وتعاونه وأن "إجراءات فورية سوف تتخذ في الاقاليم الأخري التي لم تحصل بعد علي الإستقلال بغية تسليم الشعوب كافة السلطات في هذه الأقاليم دون أية شروط او تحفظات ، ووفقا لإدارتها ورغبتها المعبر عنها تعبيراً حراً دون أي تمييز فيما يتعلق بالعنصر أو العقيدة أو اللون لتمكنها من الاستمتاع بالاستقلال التام والحرية [١٧].

استقلت تانجانيقا عام ١٩٦١ ميلادية وأصبحت ضمن رابطة الشعوب البريطانية "الكومنولث" أما زنجبار فقد توفي سلطانها "سيد خليفة" عام ١٩٦٠ وخلفه ابنه "جلماشيد بن عبد الله خليفة" وما أن تم الاستقلال عام ١٩٦٣ حتي حدث انقلاب عسكري برئاسة " عبيد كرومي " الذي نصب رئيسا للجمهورية الزنجبارية وخلع السلطان جلماشيد ونكبت الأسرة العربية العمانية التي كانت تحكم زنجبار ، وقتل سته عشر ألفاً من العرب لأن الانقلابيين عدوا الأسرة الحاكمة مستعمرة دخيلة وقتل معهم أربعة وخمسون ألفا من المسلمين الآخرين.

وفي عام ١٩٦٤م انضمت زنجبار إلى تنجانيقا لتكون إتحادا عرف باسم تنزانيا وأصبح يوليوس نيريري رئيسا للجمهورية الاتحادية وعين " عبيد كرومي " نائبا لرئيس الجمهورية .

وفي عام ١٩٧١ م جرت محاولة لفصل زنجبار عن تنجانيقا وادعت الحكومة أن المتآمرين من عرب كينا وزنجبار ، ثم اغتيل عبيد كرومي.

ويحكم تنجانيقا حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الذي يرأسه يوليوس نيريري رئيس الجمهورية ، أما زنجبار فيحكمها الحزب الافروشيرازي ، وعندما حدث الانقلاب العسكري في أوغندا عام ١٩٧٠م وتسلم زمام الأمر "عيدي أمين" فر الرئيس السابق "يلتون أبوتي" إلى تنزانيا وبقي فيها ، ثم اصطنع خلاف بين الدولتين الجارتين وجرت الحرب بين الطرفين دخلت إثرها تنزانا ، أرض أوغندا ونصبت علي أوغندا "جوزيف بن عيسي" رئيسا بعد أن فر "عيدي أمين" واختفي في جهه من البلاد ثم أعيد "ميلتون أبوتي" رئيسا لأوغندا بعد انتخابات جرت بدعم من تنزانيا [١٨].

وفي تونس انتهت المفاوضات باتفاقيات يونية ١٩٥٥ وهي الاتفاقيات التي منحت تونس الاستقلال الذاتي أو الاستقلال الداخلي إلا أن بورقيبة لم يقبله علي أساس ضرورة تغييره وفي عام ١٩٥٦ كان الإتفاق الفرنسي التونسي وهو الاتفاق الذي ألغي ارتباطات الحماية ونص علي الاستقلال وبعد سته وخمسين عاما من الحماية أصبحت تونس دولة مستقلة وأصبح علي الدولة أن تنظم إدارتها وانتخبت جمعية تأسيسية في ٢٥ مارس

١٩٥٦ ونجحت فيها قائمة الوحدة الوطنية التي كانت برئاسة الحبيب بورقيبة الذي ألف الوزارة الجديدة ثم اختير رئيسا للجمهورية ، وعمد إلى تصفية العمل العسكري في تونس (١٩).

وفي عام ١٩٦٢ أكدت الجمعية العامة أن روديسيا الجنوبية هي إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وفي عام ١٩٦٥ ناشدت الأمم المتحدة بريطانيا أن تتخذ كافة التدابير الممكنة لمنع حكومة الأقلية من إعلان الاستقلال من طرف واحد ، ولكن تم ذلك في ١١ نوفمبر وأعلنت حكومة الأقليم في روديسيا الجنوبية الاستقلال من جانب واحد ، فتم عرض عقوبات إلزامية علي الإقليم في ديسمبر ، واستمرت العقوبات حتي عقد مؤتمر دولي لمساندة شعب زيمبابوي وناميبيا في مايو ١٩٧٧ تحت رعاية الأمم المتحدة في مابوتو ، موزامبيق ، وقد وافق المؤتمر بالإجماع علي إعلان برنامج لتحرير هذه الأراضي ، واستمرت إدانة الحكم غير الشرعي.

وفي سبتمبر ١٩٧٩ دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر دستوري في لندن بحضور الجبهه الوطنية ، وحكومة سالزبوري ، وقد وافق المؤتمر علي دستور الاستقلال وعلي الترتيبات الانتقالية لتنفيذه ، وفي النهاية قرر المجلس الإبقاء علي الموقف في روديسيا الجنوبية تحت الفحص والمراجعة إلى أن يحصل الإقليم علي استقلاله الكامل (٢٠).

وفي عام ١٩٤٧ صدر مرسوم آخر أعاد منطقة (داكار) إلى السنغال وبعد عام جري انتخاب أول جمعية عامة للبلاد ، وبعد عشر سنوات تألفت أول حكومة ذاتية للسنغال.

وعندما صدر قانون (ديجول) ١٩٥٨ أصبحت السنغال عضواً في الأسرة الفرنسية ، لأنها صوتت إلى جانب القانون ، وبعد عام انضمت إلى السودان الفرنسي ليؤلفا إتحاد (مإلى) ولم يمض سوي ثلاثة أشهر حتي فصم عري هذا الاتحاد ، وعادت السنغال جمهورية مستقلة ضمن الأسرة الفرنسية ، وانتخب (ليوبولد سنغور) رئيسا للجمهورية ، و(محمد شيا) رئيسا للوزارة لمدة خمس سنوات وفي عام ١٩٦٢ اتهم محمد

ضياء بمحاولة إنقلاب ، وذلك عند وصوله إلى البلاد وكان في رحلة خارجها أعتقل مع أربعة من وزرائه ، وأصبح سنغور ، يمثل السلطة التشريعية والتنفيذية.

وفي عام ١٩٨٠ تنازل "سنغور" عن الرئاسة إلى عبده ضيوف وفي عام ١٩٨٢ جري إتحاد بين غامبيا والسنغال باسم دولة "سنغامبيا".

وفي عام ١٩٦٢ نالت هذه المحمية الإستقلال الداخلي ، وحصلت علي الإستقلال بعد عام ، وأصبحت عاصمتها (باثورست) " بانغول " وفي عام ١٩٨٢ اتحدت مع السنغال باسم "سنغامبيا" (٢١).

أما ناميبيا التي كانت تعرف باسم أفريقيا الجنوبية الغربية حتي أعادت الجمعية العامة تسميتها عام ١٩٦٨ – وهي الإقليم الوحيد من بين الأقاليم الأفريقية السبعة التي كانت خاضعة لنظام الانتداب التابع لعصبة الأمم ، الذي لم يوضع تحت وصاية الأمم المتحدة ، ويونيو ١٩٦٩ هو التاريخ الذي حدد للاستقلال وفق رغبات شعب الإقليم غير أن جنوب أفريقيا نسفت في شهر أبريل جهود المجلس الخاص بناميبيا من أجل دخول الإقليم وتأسيس قاعدة إدارية في ويندهوك.

وفي يوليو ١٩٧١ أعلنت محكمة العدل الدولية أن استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا غير شرعي وأن جنوب افريقيا ملزمة بسحب إدارتها من ناميبيا فورا، وبهذا تضع حدا لاحتلال هذا الإقليم.

وفي يناير ١٩٧٦ طالب مجلس الأمن لأول مرة أن تقبل جنوب أفريقيا إجراء إنتخابات في إقليم ناميبيا تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة حتي يتمكن الشعب هناك أن يقرر بحرية مصيره ، وأدان المجلس تطبيق جنوب أفريقيا غير القانوني للقوانين القمعية التي تتميز بالتمييز العنصري.

كما ناشدت الجمعية العامة وهي تعرب عن مساندتها للكفاح المسلح لشعب ناميبيا ناشدت الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخري في إطار نظام الأمم المتحدة أن تمنح كل المساعدات الضرورية لمنظمة (سوابو) وفي ديسمبر ١٩٧٩

دعت الجمعية العامة مجلس الأمن أن يفرض عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب أفريقيا وإذاء استمرار البرتغال في موقفها المتمثل في رفض منح حق تقرير المصير والاستقال للأقاليم التي كانت تخضع لإدارتها سابقا وإذاء سياستها الخاصة بشن الحروب لقمع نضال الشعوب من أجل الحصول علي هذا الحق فإن حركات التحرير في أنجولا وموزمبيق وغينيا بساو والمسماه بغينيا البرتغالية قد حملت السلاح ضد البرتغال للحصول علي الاستقلال بالقوة ، وفي عام ١٩٦٥ اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشرعية نضال شعوب هذه الأقاليم للحصول علي حقوقها كما أوصت بمقاطعة دبلوماسية وتجارية ضد البرتغال [٢٢].

وفي عام ١٩٥٧ عقد مؤتمر في باماكو لضم إقليم أفريقيا الغربية وقد اعترف هذا المؤتمر بحق تقرير المصير ، اعترفت فرنسا بذلك لأنها خشيت اندلاع ثورة في البلاد ، كما حدث في الجزائر إذ كانت الثورة مشتعلة هناك وأصدر رئيس وزراء فرنسا يومذاك قانون الإصلاح الإداري الذي ينص علي إجراء انتخابات في كل إقليم لتأسيس جمعيات عامة تتولي تشكيل الوزارة .

وفي عام ١٩٥٨ م جاء ديجول إلى حكم فرنسا وعرض مشروعه فوافقت علية أغلب الأقاليم فنالت مالى الاستقلال الذاتي ضمن المجموعة الفرنسية ، وألغيت وظيفة الحاكم وتشكلت الوزارة برئاسة موديبوكيتا.

وفي عام ١٨٥٩م تم اتحاد بين السودان الفرنسي (مالى) والسنغال أطلق علية اسم مإلى وانتخب موديبوكيتا رئيسا لهذا الاتحاد ونال الاستقلال ضمن المجموعة الفرنسية عام ١٩٦٠ ولكن لم يلبث أن حل الاتحاد بعد ثلاثة أشهر من قيامة وأعلن السودان نفسه جمهورية مستقلة إستقلالا تاما مع الاحتفاظ باسم مالى وانتخب موديبوكيتا رئيساً للجمهورية عام ١٩٦١ وجرت مفاوضات مع فرنسا بشأن القواعد العسكرية في مالى.

وفي عام ١٩٦٨م انتهت مدة رئاسة موديبوكيتا وقد نحي عن الحكم بعد حركة عسكرية قادها الملازم الأول موسي تروري الذي ينتمي إلى أسرة تروري التي حكمت مدة مملكة مإلى.

وفي عام ١٨٧٥ استولي الجيش بقيادة عبد القادر كاموغا علي السلطة وهو نصراني من الجنوب ، ومن قبيلة تومبالباي نفسها ، وعين الجنرال فيلكس مالوم رئيسا للدولة وهو مثل الرئيس السابق ومن قبيلته أيضا وبهذه التمثيلية احتفظ النصاري في الجنوب بالسلطة.

انقسمت جبهة التحرير الوطنية في تشاد "فرولينا" إذ انفصل عنها حسين هبري وأسس قوات الشمال علي حين بقي غوكوني عويدي مدعوما من القوات الشعبية لتابعة لجبهة فرولينا ثم انفصل أحمد أصيل عن الجبهه وانضم أخيرا إلى حسين هبري.

بدأت الأحداث الدامية عام ١٩٧٩ واضطر رئيس الدولة (فليكس مالوم) علي مغادرة البلاد شهر من مؤتمر (لاجوس) في نيجيريا ، وتشكل مجلس وطني حكم البلاد ثلاثة أشهر ، ثم قامت حكومة وطنية دام حكمها ثلاثة أشهر أيضاً ، أعقبها حكومة مثلت الاتجاهات الاحد عشر في البلاد ثم انفرط عقدها بعد ثلاثة أشهر ، وعاد القتال ، ولعبت الدول العربية والأجنبية دورا في هذا القتال ، فأظهرت فرنسا دعمها لحسين هبري وكذا مصر مخالفة لليبيا التي تدعم غوكوني عويدي الذي اتفق مع قائد الجيش عبد القادر كاغوما.

تعد المناطق الشرقية مركز نفوذ حسين هبري وأهم هذه الأجزاء إقليم (وادي) وإقليم (بيلتن) والقسم الشرقي من إقليم (باتا) أما مناطق الشمال والأجزاء التي تشرف علي بحيرة تشاد مركز دعم لـ (غوكوني عويدي) وهي مناطق كانم ، والبحيرة ، أما عبد القادر كاغوما فسيطر علي نصاري الجنوب وتسمي قواته (القوات التشادية المسلحة).

وتمكن حسين هبري من السيطرة علي أكبر قسم من العاصمة (نجامينا) ودخلت القسم الباقي جماعات من جبهة فرولينا ، ونتيجة القتال الدائر بين الأطراف المتنازعة فقد

فر إلى الكاميرون وأكثر من سبعين ألفا اتجهوا أكثرهم إلى عاصمة الكاميرون ياوندي كما رحل عن العاصمة اكثر من ٩٠ % من أهل الجنوب الذين كانوا يقيمون فيها ، ودخلت القوات الليبية دعما لغوكوني عويدي وعبد القادر كاموغا ، وخرج من العاصمة مضطرا إلى المناطق الشرقية حسين هبري الذي يهدد الوضع استمرار وهذا ما يجعل السلطة تحرص علي إبقاء القوات الليبية في العاصمة [٢٤].

عرضت فرنسا أيام حكم ديجول علي مستعمراتها قبول الدستور الفرنسي أو عدمه بحيث تصبح هذه الدول أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية وتشكل حكومات محلية تتمتع بالإستقلال الداخلي علي أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع والاقتصاد والشئون الخارجية أما الإقليم التي لا توافق عليه فتمنح الاستقلال التام وعندها تقطع فرنسا مباشرة كل معونه فنيه او مالية أو إدارية وتحت الضغط والتهديد قبلت موريتانيا دستور ديجول وأصبحت عضوا في الجامعة الفرنسية وشكل مجلس تأسيسي في مارس ١٩٥٩ لمدة خمس سنوات ووضع الدستور للبلاد وفاز حزب التجمع الموريتاني في الانتخابات وشكل رئيسها المختار ولد داده الوزارة وأصبح الحزب الحاكم في البلاد [٢٥].

وكانت العناصر الوطنية في الصومال الإيطإلى قد أجمعت علي ضرورة انتهاز فرصة هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وحاجة بريطانيا إلى تأييد الصومال وغيره من الدول ، فتقدمت إلى الإدارة البريطانية ببرنامج سياسي تضمن تصفية الاستعمار من كل أجزاء الصومال وتوحيدها في ظل علم واحد ودولة واحدة وإلغاء التعصب القبلي وكل التقاليد المناهضة لمضمون الدولة وأن يكون الصومال جمهورية ديمقراطية ودينه الرسمي هو الإسلام.

وفي عام ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة علي وضع الصومال الإيطالى تحت الوصاية الدولية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات ، وأن تكون إيطاليا التي تتولي تنفيذ الوصاية بإشراف مجلس استشاري للصومال يتبع هيئة الأمم المتحدة ، وكان هذا المجلس يتكون من مندوبي دول ثلاث هي : مصر والفلبين وكولومبيا.

وفي ١٩٥٤ م نفذت الادارة الايطالية باشراف هيئة الوصاية الدولية أول بند من بنود إستقلال الصومال وتهيئة شعبه لتولي زمام أموره وذلك حين احتفل بإنشاء العلم الصومالى ، ثم بدأ مشروع صمولة الوظائف ، وكانت كل الوظائف تقريبا حتي ذلك التاريخ ، في الجيش والشرطة والإدارة والمصالح والتعليم وشتي المرافق في أيدي الأجانب.

وكانت الحركة الانتقالية الكبري بعد إنشاء العلم الصومإلى وصوملة الوظائف ، هي إجراء انتخابات لأول مرة في الصومال لتكوين أول مجلس تشريعي للبلاد.

وفي عام ١٩٥٦م أجريت الانتخابات العامة التي أسفرت عن حصول حزب وحدة الشباب الصومالي علي غالبية المقاعد ، حين ظفرت بثلاثة وأربعين مقعدا من مجموع المقاعد البالغ سبعين مقعدا ، واقتسمت الأحزاب الأخري بقية المقاعد ، وانتهت الانتخابات لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل تنفيذ إتفاقية للوصاية ، وهي تشكيل أول وزارة في تاريخ الصومال الحديث من حزب الأغلبية الذي فاز في الانتخابات ، وشكل بالفعل الوزارة من خمس وزاراء إلى جانب رئيسها عبد الله عيسي وفي عام ١٩٥٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بمنح هذا الجزء من الصومال الموضوع تحت الوصاية الدولية للإستقلال عام ١٩٦٠م وبينما كان هذا يحدث في الصومال الإيطالي السابق كانت الحركة الوطنية يشتد ساعدها في الصومال البريطاني لزعامة حزبين كبيرين ، هما الرابطة الوطنية الصومالية والحزب الصومالي المتحد ، وطالب كلا الحزبين بالإستقلال الفوري والوحدة مع الصومال الايطالي السابق وفي ١٩٦٠ م اتخذ المجلس التشريعي بالصومال البريطاني قرارا بوحدة الصومال البريطاني مع الصومال الإيطإلى بعد حصول الأخير علي استقلاله.

وعلي كل حال ، ففي عام ١٩٦٠ أعلن استقلال الصومال البريطاني وحصل الصومال الايطالي السابق علي استقلاله عام ١٩٦٠ وتلا ذلك وحدة كل من الصوماليين البريطاني والإيطالي وكان من الإقليمين جمهورية واحدة باسم جمهورية الصومال بينما رفضت فرنسا منح الصومال الفرنسي إستقلاله وظل سكانه يكافحون الاستعمار الفرنسي حتي حصلوا علي الاستقلال عام ١٩٧٧ وكانت جمهورية جيبوتي[٢٦].

ثالثا : نظام الحكم والإدارة :

نتج عن الحكم الاستعمارى الفرنسى إتحادان فيدراليان شاسعا الأرجاء : أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية وقد تفتت هذه إلى عدة أقاليم بسبب عمليات الاستقلال والمنافسات والمصارعات من جانب ونشاط ديجول فى عدم تشجيع الوحدة الاقليمية.

و كان اتحاد مالى الفيدرالى الذى يتم التفكير فيه فى مؤتمر داكار فى يناير ١٩٥٩ مقصودا به إعادة تجميع السنغال والسودان وداهومى وفولتا العليا وكانت الحركة التى ترمى الى إعادة توحيد قبيلة أيوى فى جمهورية توجو وإقليم غانا أقل نجاحاً من التجمعات الكمرونية و النيجيرية وعلى الرغم من أنها ما زالت موضوعات تدب فيها الحياة إلا أن الحدود بين القطرين سادها التوتر بسبب المنازعات الناشئة عن الضربات التى تكيلها كل من أكرا ولومى لبعضها البعض(٢٧).

و فى تشاد منعت فرنسا من وجود تنظيمات سياسية أو إجتماعية فى البلاد لكنها سمحت بوجود شعب لأحزابها الموجودة علي الأرض الفرنسية كي توجه السياسة من باريس فكان من هذه الفروع :

١- الحزب الراديكإلى : ويتولي رئاسته في تشاد " فرانسوا توتمالباي "

٢- الحزب الاشتراكي : وقد انتهي مع ظهور " ديجول "

٣- حزب أوديت : ويرأسة في تشاد رابتليس ثم " جابريل ليزبيت "

٤- الحزب الوطني التشادي : ويتزعمه " أحمد أبا "

واتبعت فرنسا سياسة القمع والإرهاب ، واستمر الوضع حتي قيام الحرب العالمية الثانية ولم يحدث من شيء سوي تعديل الحدود بين ليبيا وتشاد عام ١٩٣٤ حيث ضمت ليبيا إليها أجزاء من منطقة جبال تبستي ، ولكن المعاهدة لم يؤخذ بها (٢٨).

كانت أشكال الحكم الأوربي المختلفة التي كانت تمارسها الدول الاستعمارية في المستعمرات الأفريقية هي التي تشكل إلى حد كبير الظروف السائدة في هذه المستعمرات ، ولم تكن الدول الاستعمارية تحكم مستعمراتها علي أسس واحدة ، ولهذا تأثر تطور رعاياها الافريقيين طبقا للاختلاف في اتجاهها.

عارض الفرنسيون القومية الأفريقية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها وكان يبررون هذا الاتجاه بإدعائهم بأن القومية لا تتناسب مع الحاضر في القرن العشرين وحينما عقدت الجمعية التأسيسية إجتماعا لها في مارس عام ١٩٤٦ ركز الزعماء الأفريقيون مطلبهم الأساسي علي المساواة في حق المواطنة الفرنسية ، وأكدوا فكرة احتياجهم إلى إلغاء العمل الإجباري وتخفيض الضرائب وتعديل نظام ملكية الأرض ، ورفع المستوي المعيشي بين الجماهير الأفريقية.

ومع هذا كان قانون أكتوبر ١٩٤٦ يمثل تقدماً رئيسياً في تكوين حكومة تمثل الشعب في أفريقيا ففي الماضي كان يتم تنظيم الحكومة في شكل هرمي قمته في باريس وتنتقل السلطة تنازلياً من وزير المستعمرات والبرلمان الفرنسي عبر الحاكم العام في داكار إلى حكام الأقاليم وموظفيهم وكانت المجالس استشارية بحته باستثناء السنغال التي كانت فيها هيئة حاكمة تشبه الهيئات الديمقراطية ، وطبقا للدستور الجديد لم يكن الأفريقيون المستعمرون يتمتعون فقط بتمثيلهم في الهيئات البرلمانية الفرنسية ومجلس النواب ومجلس الشيوخ وجمعية الاتحاد الفرنسي بل وأيضا كان لهم الحق في تكوين جمعياتهم الإقليمية والمحلية وبينما ظل البرلمان الفرنسي هو السلطة التشريعية العليا ، حصلت الجمعيات الجديدة علي سلطات لها وزنها بما في ذلك حق السيطرة علي الميزانية المحلية.

أثر الاستعمار علي الحكم :

لقد كان أثر الحكم الأوربي الاستعماري ذو ثلاث جوانب أولها أنه اضعف الحكم القبلي التقليدي بأنه قلل من شأن طبيعة المجتمع المستقرة وثانيها أنه خلق طبقة برجوازية جديدة من المحامين والأطباء والمدرسين والفلاحين والتجار ، وثالثها أنه خلق طبقة برجوازية متمدينة بسيطة مختلطة بطبقة البروليتاريا (العمال) وتتكون من العمال المهرة

والمدرسين والكتبة وصغار التجار والصحفيين ، وأصبحت هذه الطبقات هي الطبقات التي تتمتع بوعي سياسي أثناء الحرب [٢٩].

قبل عام ١٩٤٥ لم يكن للأفريقيين أثر يذكر في حكم بلادهم ، فكان الرجل الأبيض هو الذي يتخذ القرارات السياسية في جميع الشئون الإدارية والزراعية والاقتصادية وكانت خطة التنمية توضع من أعلي بمعرفة الحكام الاستعماريين دون استشارة الأفريقيين الذين تطبق عليهم ! ولقد وصف الفرنسيون في يوم من الأيام سياستهم في أفريقيا بأنها مشاركة ولعلهم كانوا يقصدون بالمشاركة تلك التي بين الحصان وراكبه ؟ فالحصان لا يقرر أين يذهب ؟ أو متي يذهب ؟ بل الراكب وهو الاداري او المستعمر في أفريقيا البريطانية أو الفرنسية وكان النظام السائد يستبعد الفريقين من تولي أي مركز ذي مسئولية أو شبه مسئولية إدارية إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية عندما سمح الرجل الأبيض للأفريقي أن يعمل في الطلب دون أن يتمتع بنفس ميزات قرينه البريطاني أو الفرنسي مهما حصل من شهادات ومهما امتدت به التجربة أما في أفريقيا الغربية الفرنسية فكان مسموحاً للإفريقي أن يعمل في الشئون الإدارية علي قدم المساواة مع الفرنسي ولكن عدد الأفريقيين الذين تمتعوا بهذه المساواة كان تافهاً جدا.

وفي أفريقيا الغربية الفرنسية لم يتمتع الأفريقيون بحرية التعبير إلا إسما فقط فكان الرجل الأفريقي الذي يتجرأ وينتقد أعمال الحكومة عرضه للسجن دون محاكمة لمدة أربعة عشر يوما .

ولم تكن هناك أيضا حرية للصحافة فلما حرم الأفريقي من حقه الطبيعي في التعبير عن آماله وآلامه إلتجأ إلى العنف بل سار عدوا كبيرا لسياسة فرنسا الخاصة بتجنيد الأفارقة للقتال في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولي وقام العمال بإعلان الإضراب مع أنه لم يكن قانونياً ولعل القطر الوحيد الذي شذ عن الأقطار التي حكمتها فرنسا هو السنغال حيث سمح لشعبها بنوع محدود من التعبير السياسي فكان من حق الأفريقيين في المديريات الأربع وهي داكار وسانت لويس ورفسك وجورية Dakar ,

Saint Louis Rufisque Goree حق المواطنين الفرنسيين وكانوا يختارون نواباً لهم في المجلس الوطني الفرنسي كذلك كانوا ينتخبون قنصلهم العام وأعضاء مجلس البلدية وكانت الصحافة في السنغال حرة بعض الشيء وكان النائبان الأفريقيان في الفترة بين الحربين العالميتين وهما Blaise Daigre , Galandou Diouf يويدون سياسة فرنسا بل تولي الأول منصب وزير المستعمرات الفرنسية في عام ١٩٣٠ وتولي في جنيف الدفاع عن سياسة فرنسا في المستعمرات ولا سيما أسلوب السخرة.

وفي أفريقيا الغربية الفرنسية حيث كان الأفريقيين ينتخبون عدداً من أعضاء المجالس التشريعية وحيث كان الحاكم العام يعين بقية الأعضاء كانت هذه المجالس عبارة عن صمام أمن حيث كان النواب الأفريقيون ينفثون عن مشاعرهم ونلاحظ علي هذه المجالس أن النواب المنتخبين كانوا من أبناء الطبقات الراقية التي علي الساحل أو في الداخل.

وكان حق الإضراب محرما علي العمال وغير العمال سواء في المستعمرات البريطانية أو الفرنسية ومع ذلك كان أهم شكل من أشكال الاحتجاج الاضراب كإضراب عمال السكك الحديد في سيراليون عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٦ وإضراب عمال الكاكاو في ساحل الذهب عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨ ومظاهرات السيدات في أبا بنيجيريا عام ١٩٢٩ وعن طريق الإضرابات نجح الأفريقيون في رفع مظالمهم إلى الجهات الإدارية مع إجبارها علي حل الاشكالات.

وكان من نتيجة إضراب زارعي الكاكاو أن ألفت الإدارة لجنة تقصي الحقائق التي أدانت الشركات الأوربية والتي أوصت بتأليف لجنة حكومية لشراء الكاكاو وصرف الأرباح لمنفعة المنتجين كذلك أوصت اللجنة التي ألفت نتيجة إضراب السيدات في أبا بالغاء نظام التراخيص في شرق نيجيريا.

وكانت الحالة السياسية في سنوات ما بين الحربين متوترة ولذلك اضطرت الدولتان الاستعماريتان في غربي أفريقيا إلى منح الأفريقيين حريات أكبر والسماح لهم بالاشتراك في الحكم ومن ناحية فرنسا نجدها تدخل نظام المجالس العامة مثل مجلس

السنغال العام وغيره من المجالس التي أنشأتها في مستعمراتها بغربي أفريقيا والتي كانت ترسل ممثلين عنها إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ومن ناحية بريطانيا نجدها توسع من سلطان المجالس التشريعية بحيث يشمل كل الأراضي في المستعمرة وليس مجرد الشريط الساحلي للشاطيء ومما لا شك فيه أن الذين استفادوا من هذه الاصلاحات الدستورية هم المثقفون الذين نالوا تأييد الطبقة المتعلمة في المدن والأرياف وتميزت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بتعديل الأشكال الدستورية القديمة : فبدلاً من أن يستمر الأوربيين أوصياء علي الأفريقيين وفي يدهم وحدهم تقرير مصيرهم تحول الوضع إلى نوع من المشاركة ارتفع فيه صوت الأفريقي بدرجة متزايدة محددا لمصيره ومستقبله [٣٠].

إن الخطر الأعظم الذي يتهدد بقاء المعارضة ينشأ حيث تتمتع الحكومة بأغلبية ساحقة ، وينال الحزب الذي يأتي الاستقلال علي يديه بإستمرار تقريبا تأييداً ساحقا في بدء الإستقلال ، ويقول سينجور : لابد أن تكون كل من الحكومة والمعارضة قويتين لكي تبقيا ، ولكنه من الواجب ألا تسحق المعارضة ، وحينما تكون المعارضة قانونية ساندها ، أما اذا كانت ضد القانون فلا تقف بجانبها.

ولقد سن قانون لاجوس لتأمين إرادة الشعب وحقوق الفرد الأساسية والإعلاء من شأنها في مؤتمر سيادة القانون الذي نظمته لجنة "رجال القانون الدوليين" في عاصمة نيجيريا في يناير ١٩٦١ [٣١].

وفي البتشوانا لاند نجد أنه بعد إعلان الترتيبات الخاصة بإخضاعها للحماية البريطانية عام ١٨٨٥ عين المندوب السامي البريطاني لجنوب أفريقيا روبنسون حاكما وقائدا عاما لكل مستعمرة البتشوانا لاند ومحميتها وتشكلت قوة بوليس للمحمية تحت قيادة الكولونيل فريدريك كارنجتون Carington وفي أكتوبر عام ١٨٨٥ عين سيدني شبرد نائباً لربنسون في كل شمال وجنوب البتشوانا لاند ، وكان شبرد قاضياً بالمحكمة العليا وصديقاً لرودس ، ويتولي شبرد مهمة الإدارة نيابة عن روبنسون وغادر وارن ماكينزي

جنوب افريقيا إلى إنجلترا ، وظل ماكينزي يطالب بتوحيد جنوب أفريقيا في ظل سيطرة التاج البريطاني بدون جدوي.

وحرص شبرد بعد توليه مهمة الإدارة علي تسوية المنازعات الخاصة بالأرض بين القبائل تسوية سلمية ، وعلي إنشاء سكك حديدية تربط بين أجزاء البتشوانا لاند ، ومد خطوط التلغراف ، وألزم الأفريقيين بدفع الضرائب لتغطية تكاليف الإدارة ، وتعاون شبرد مع شركة جنوب أفريقيا البريطانية من أجل إنشاء خط تلغرافي ، واعترض زعماء البتشوانا لاند علي دفع الضرائب ، وطلب شبرد منهم إمداد الإدارة بالعمالة الأفريقية الضرورية لمد الخط التلغرافي.

ولم يعترف شبرد بالامتيازات التي منحها زعماء البتشوانا لاند لبعض الشركات والنقابات بسبب مساحة هذه الامتيازات الكبيرة وطبيعتها الشاملة التي شملت في بعض الأحيان حق هذه النقابات في إصدار المراسيم ، وتأسيس المحاكم ، وإنشاء قوة بوليس، وتنظيم تجارة المشروبات الروحية ، والقضاء علي تجارة الرقيق ، وفرض الرسوم الجمركية لمدة خمسين عاما مقابل الفي جنيه فقط ، ويرجع عدم إعتراف شبرد بهذه الامتيازات إلى ما تلقي من تعليمات تقضي بأنه لا يجب الاعتراف بالامتيازات التي منحها الزعماء بدون موافقة قبائلهم – وذلك طبقا للعرف السائد في البتشوانا لاند – وبصفة عامة ، رفض شبرد الاعتراف بأية امتيازات خاصة بخطوط التلغراف والسكك الحديدية بعد ٢٩ اكتوبر ١٨٨٩ ، وهو تاريخ صدور براءة شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، وذلك لأن الحكومة البريطانية منحت لهذه الشركة امتياز مد هذه الخطوط.

وفي عام ١٨٨٩ نقل "خاما" عاصمته من شوشونج إلى "بلابي" Palapye وذلك لأن المدينة الأخيرة كانت تغص بالأوربيين المتجهين نحو الشمال ، ومن مقره الجديد ساعد خاما الأوربيين وأمدهم بالمؤن والرجال للوصول إلى أرض الماشونا ، وخطط رودس لإبتلاع محمية البتشوانا لاند ضمن نطاق براءة الملكية – وأفضي رودس بتخطيطه هذا إلى اللورد ريبون Ripon وعلي هذا اهتم رودس بتحمل نفقات مد خطي

التلغراف والسكك الحديدة ، ووافق وزير المستعمرات البريطاني علي خطط رودس انطلاقاً من رغبة الحكومة البريطانية في عدم تحمل المسئولية تجاه المحمية .

واعترض "خاما" علي تولي شركة تجارية مهمة الإدارة في المحمية ، وذكر في مذكرة خاصة إلى وزير المستعمرات أنه إذا كان الأمر يتعلق بنواحي مالية فإنه يمكن للحكومة البريطانية فرض ضريبة رأس علي الأفريقيين ، واختتم مذكرته بعرضه ترضية شركة جنوب أفريقيا البريطانية بمنحها حقوق التدين التي حصلت عليها بالفعل.

وخول شبرد بحل المنازعات التي تقع بين الأفريقيين والأوربيين ، واما المنازعات التي تقع بين الأفريقيين فيقوم الزعماء بحلها وتسويتها بينهم ، كما منح شبرد حق حل الخلافات بين البيض طبقا للقوانين البريطانية ، وصدرت التعليمات إلى شبرد بمنع المشروبات الروحية في المناطق المخصصة للإفريقيين ، وبمعاقبة هؤلاء الذين يحاولون بيعها لهم [٣٢].

رابعا : مشكلات الحدود :

ترجع مشكلات الحدود في أفريقيا إلى وقت الاستعمار وإنشاء حدود غير طبيعية بين البلاد الأفريقية ، وإجراء حدود مصطنعة تفصل بين الدول بغض النظر عن ثرواتها الطبيعية وإمكانياتها ، ذلك فإن أغلب المنازعات التي تقوم بين الدول الأفريقية ، وتتدخل من أجلها منظمة الوحدة الأفريقية هي منازعات علي الحدود بين الدول ، وقد حرص مؤتمر أديس أبابا التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٣ علي النص علي مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول الأعضاء وعلي الاستنكار التام لكل أنواع النشاط الهدام الذي تقوم به الدول المجاورة وعلي إحترام سيادة الدول الأعضاء.

وبالرغم من كثرة منازعات ومشاكل الحدود في القارة الأفريقية ، إلا أنه لا يوجد نص في ميثاق المنظمة الأفريقية ، أو أية قرارات للمؤتمرات الأفريقية تعالج منازعات الحدود.

ويري بعضهم أنه يلزم قيام منظمة الوحدة الأفريقية بنشر أطلس خاص بها ، يوضح الحدود ، وتستطيع الدول الأفريقية الحديثة ويحدد معالم هذه الحدود وتستطيع الدول الأفريقية التي ترغب في أن تكون حدودها واضحة المعالم أن تتخذ الاجراءات لتصحيح المخالفات الحديثة وتزيل مصادر الانفعال ويقترح هذا الرأي تشكيل لجنة بواسطة الدول التي لها حدود مشتركة ، تسمي اللجنة الدائمة للحدود المختلطة يكون اختصاصها في اتخاذ القرارات ملزما للدول الأعضاء.

ونظرا لكثرة المنازعات التي تنظرها المنظمة الافريقية نجد أن ضعفها الأساسي في مباشرة أدوار فعالة لحل المنازعات ، يرجع إلى عدم استمرارها في الوصول إلى حلول نهائية في تسوية المنازعات ، ولذلك فإنه في كثير من المنازعات ، تعود الإثارة والإنفعال والحساسية بين أطراف النزاع مرة اخري [٣٣].

أما عن مسألة الحدود المغربية الجزائرية فالأبعاد الأساسية للنزاع تتمثل في:

١- البعد التاريخي للنزاع والذي يدخل ضمن إطار تصفية الاستعمار ، فقد كانت هذه المنطقة مستعمرة أسبانية حتي عام ١٩٧٦ عندما جلت عنها أسبانيا بموجب الاتفاق الثلاثي الذي تم بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا في عام ١٩٧٥ ، وطبقاً للاتفاق ضمت موريتانيا إقليم وادي الذهب ، وضم المغاربة إقليم الساقية الحمراء وفي عام ١٩٧٩ عاد المغرب فضم إقليم وادي الذهب بعد أن تخلت عنه موريتانيا وهنا برز إتجاه أخر وهو اتجاه البوليساريو يطالب بالاستقلال التام.

٢- البعد الاقتصادي الممثل في الفوسفات المكتشف في بوكراع عام ١٩٧٠ بالإضافة إلى خام الحديد والزنك والرصاص والغاز الطبيعي والبترول بالإضافة إلى ثروات شاطيء الأطلسي التي تعتبر من أغني المناطق بالأسماك.

٣- البعد الاستراتيجي ويتمثل في موقع الصحراء الحاكمة بجنوب المغرب والجزائر والشمال وغرب موريتانيا والتي تطل بساحل طويل علي المحيط الأطلسي ورغبة المغرب والجزائر في السيطرة تتبع في صراع السيادة والهيمنة أساسا علي بناء القوة الذاتية

الكفيلة بالسيطرة علي شمال أفريقيا بحيث تشكل هذه الصحراء مجالاً حيوياً لكل منها يدعم العمق الاستراتيجي للمغرب عند الجنوب والجزائر عند المغرب للوصول إلى المحيط الاطلسي في أقرب طريق .

٤- البعد العرقي لسكان الصحراء وهم يشكلون ١٧ قبيلة وكلها قبائل عربية صرفة تتحدث باللهجة الحسنية وهي أقرب إلى اللغة العربية الفصحي [٣٤].

وفي عام ١٩٧٥ وجدت محكمة العدل الدولية أن الصحراء الغربية أمام الاستعمار الأسباني لم تكن إقليما لا ينتمي لأحد ، فقد كانت هناك روابط قانونية من التبعية بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تعيش في الصحراء الغربية ، وكذلك روابط قانونية بين الكيان الموريتاني والإقليم ، ومن رأي المحكمة أن تلك الروابط القانونية لم تكن من ذلك النوع الذي يستبعد تطبيقة " مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر الحقيقي عن إرادة شعب الاقليم " [٣٥].

ومنذ عام ١٩٧٦ تصاعدت الأحداث بين المغرب والجزائر ودخلت موريتانيا كطرف في النزاع ، وكذلك جبهة البوليساريو ، ففي ٢١ يناير أعلنت الجبهة عن إطلاقها صاروخ سام ٦ علي طائرة مقاتلة تابعة للقوات المغربية وأسقطتها وفي ٢٥ يناير اضطرت القوات الموريتانية إلى الانسحاب من مركز "بتبين بن تيلي" بعد اشتباك عنيف مع قوات جبهة البوليساريو ، وفي اليوم التالى مباشرة ، اتهم وزير الخارجية الموريتاني – الجزائر – دون ذكر إسمها لمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين الموريتانية والمغربية.

وفي ٢٧-٢٨ يناير جرت اشتباكات مسلحة في المغلا التي تقع في الصحراء الغربية علي بعد ٣ كم من حدود الجزائر بين القوات الجزائرية والقوات المغربية ، أدت إلى احتلال المغرب للمغلا ، ثم توقف القتال في ٣ فبراير بعد أن قامت مصر بالوساطة بين الأطراف المتنازعة وقد تلخص موقف الجزائر من قضية الصحراء في :

١- مساندة حركات التحرير.

٢- أن النضال الذي يجري في الصحراء هو نضال بين نظام ملكي استبدادي وحليف للاستعمار وشعب عربي يناضل من أجل حريته وبقائه.

٣- اي مفاوضات يجب ان تكون بين البوليساريو المتمثل لشعب الصحراء وبين كلا من المغرب وموريتانيا.

ودخلت مشكلة الصحراء مرحلة جديدة بإعلان أسبانيا إتمام انسحابها من الصحراء الغربية [٣٦].

أما النزاع الصومإلى الأثيوبي الكيني : فهو نزاع حدودي تم عرضه علي مؤتمر القمة الذي عقد في أكرا عام ١٩٦٥ حيث دارت مفاوضات ثنائية بين رئيسي الدولتين في إطار منظمة الوحدة الأفريقية أدت إلى إبرام إتفاق بينهما ويتعلق بإيقاف كل الدعايات المضادة بين البلدين ابتداءا من أكتوبر عام ١٩٦٥ وفي مؤتمر القمة الذي عقد في كينشاسا عام ١٩٦٧ صدر بيان حكومتي الصومال وكينيا يؤكد إعادة العلاقات الدبلوماسية وإنهاء النزاع علي الحدود بينهما وفي مؤتمر أوراشا في زامبيا تدخل رئيس زامبيا وقام بالوساطة بين كل من الصومال وأثيوبيا وكينيا ووافقت فيه الدول الثلاث علي احترام الحدود.

وقد ثار النزاع مرة أخري بين أثيوبيا والصومال بشأن اقليم أوجادين وعرض الموضوع علي مؤتمر القمة الذي عقد في مقديشيو في يونيو ١٩٧٤ ولكن المؤتمر لم يتوصل إلى حل وفي مؤتمر قمة الخرطوم يونيو عام ١٩٧٨ أدان الرئيس الصومالى سياد بري الاتحاد السوفيتي وكوبا لتواطؤهم في الحرب الدائرة في القرن الأفريقي ومساندتهم لأثيوبيا لاحتلال إقليم الصومال الغربي ونادي بضرورة حق تقرير المصير بالنسبة لهذا الاقليم وقوبل هذا الهجوم بهجوم مضاد من قبل وزير خارجية أثيوبيا الذي اتهم الصومال بالعدوان [٣٧].

خامسا : منظمة الوحدة الافريقية :

صدر الإعلان المشترك لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا في ٢١-٢٥ مايو ١٩٦٣ وقد أعلن إنشاء منظمة تعرف باسم (منظمة الوحدة الافريقية) في المادة الاولي من الميثاق ويتكون من الدول الافريقية ومدغشقر والجزر المجاورة [٣٨] وتهدف منظمة الوحدة الأفريقية من وراء التدخل للتسوية السلمية للمنازعات الدولية في داخل الإطار الأفريقي إلى إستقرار العلاقات بين الدول الأعضاء.

وقد ورد مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة الأفريقية بالإضافة إلى ذلك فقد أنشا ميثاق المنظمة هيئه متخصصة مهمتها فض المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء في المنظمة وهي لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وهي غير متخصصة بتسوية المنازعات التي تقع بين منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء والمنازعات التي قد تقع بين الدول الافريقية وبعض الافراد والشركات.

واختصاص اللجنة إخياريا وليس اجباريا ملزما ويجب أن يتمثل الأطراف أمام اللجنة حتي يمكن مباشرة الإجراءات وقد نصت المادة ١٩ من الميثاق الأفريقي علي ثلاثة طرق إختيارية لأطراف النزاع وهي : الوساطة والتوفيق والتحكيم وذلك لإختيار الأسلوب الأمثل لهم في حل النزاع.

والأساليب التي تتبعها المنظمة لتسوية المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء هي :

١- مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية وهو الجهاز الأعلي للمنظمة وهو جهاز إصدار القرارات التي تنتج أثرها علي الدول الأعضاء.

٢- مجلس وزراء المنظمة وله حق التدخل لتسوية المنازعات من تلقاء نفسه أو بناءا علي توصية من مؤتمرات القمة الأفريقية أو يطلب إحدي الدول الأعضاء المتنازعة.

٣- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وهي هيئة شبه قضائية تلتزم بتطبيق أحكام وقواعد القانون الدولي فيما يعرض عليها من نزاع .

وتوجد علاقة بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في دورهما في التسوية السلمية للمنازعات الدولية وتطبيق مبدأ "فلتحاول منظمة الوحدة الأفريقية أولا" Try OAU FIRST ويتمشي هذا المبدا مع نص المادة ٥٢ الفقرة الثانية من ميثاق الامم المتحدة.

كما أن منظمة الوحدة الأفريقية لها دور كبير في حل منازعات الحدود بين الدول الأفريقية كما لمؤتمرات القمة الأفريقية دور هام أيضا فالاجتماعات الدورية لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية فائدتها في التسوية السلمية للمنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأفريقية لأن في ذلك فرصة لتلاقي الزعماء والقيادات المعارضة ويعتبر مجلس وزراء خارجية المنظمة ثاني الهيئات العاملة في المنظمة الأفريقية [٣٩].

لذلك نري نفوذ حركة الجامعة الأفريقية لشرق ووسط أفريقيا زاد بسرعة بعد استقلال تانجانيقا في نهاية عام ١٩٦١ وكأول إقليم يستقل في شرق أفريقيا فإن تانجانيقا أصبحت قاعدة أكثر ملائمة لحركات تحرير وسط وجنوب أفريقيا ومن الصعب فيما يختص بهذا الموضوع التمييز بين دور دار السلام كعاصمة لتانجانيقا وبين وصفها كمقر لحركة الجامعة الأفريقية لشرق ووسط القارة وعلي ذلك فإنه علي الرغم من أن حركات التحرير استمرت تتطلع إلى العواصم الأفريقية السياسية الاقدم منها " أكرا وكوناكري والقاهرة وتونس" فإنهم وجدوا أنه من الأيسر لهم أن يعملوا من دار السلام[٤٠].

ولمنظمة الوحدة الأفريقية دور حول الكونغو عندما وجهت التهم ضد بوروندي والكونغو برازفيل من أنهما خرقتا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بتأييدها للحركات الثورية ، وبهذا تكونان قد دخلتا في الشئون الداخلية للكونغو ، وذهبت بعض أعضاء منظمة الوحدة الافريقية للكونغو ، وذهب بعض أعضاء الوحدة الأفريقية إلى حد إثارة مسالة مطالب الكونغو بقبول وصايا منظمة الوحدة الأفريقية حتي تستقيم شئون الدولة ، وفي

نهاية مساومة شاقة استغرقت خمسة أيام أمكن التوصل إلى تراض كانت شروطه ما يلي :

١- إنهاء تجنيد المرتزقة وطرد أولئك الذين كانوا بالفعل في الكونغو.

٢- وقف إطلاق النار فورا.

٣- نداء إلى جميع الأحزاب السياسية والكونغولية للتصالح الوطني .

٤- تكوين لجنه خاصة لمساعدة الزعماء السياسيين لتحقيق التصالح.

٥- إرسال بعثة لزيارة عواصم الدول التي تتدخل في شئون الكونغو لمطالبتها بالكف عن ذلك.

٦- مطالبة جميع الدول الأعضاء بالتوقف عن أي عمل من شأنه ازدياد الموقف في الكونغو سوءا.

هذا بالاضافة إلى صراعات الدول الكبري في القارة ، وخاصة الاتحاد السوفيتي في كثير من الدول الأفريقية ، ومحاولة الولايات المتحدة كسب مواقع استراتيجية في بعض الدول الأفريقية لمواجهة انتشار القوي العسكرية السوفيتية ، مما ينعكس أثره علي فاعلية المنظمة الأفريقيية في القيام بدورها في تسوية المنازعات الأفريقية ، ولذلك فإنه يجب أن تركز المنظمة في سياستها المستقبلية علي :-

١- دراسة كيفية الحد من صراع القوتين العظميين في القارة الأفريقية وكيفية دعم سياسة عدم الانحياز التي يجب أن تتقبلها الدول الأفريقية تجاه جميع الكتل.

٢- إنشاء قوة سلام أفريقية تسهم في الدول الأفريقية وتستعين بها المنظمة لاقرار السلام في القارة التي تكثر فيها المنازعات علي الحدود التي خلقها الاستعمار قبل رحيلة (٤١).

من المؤكد أن حركات التحرير في أفريقيا مرت بمراحل طويلة وشاقة للحصول على الاستقلال رغم تمسك الاستعمار بمستعمراته (تمسك المقبل على الموت بالحياة) ، ولكن تكاتف الدول الأفريقية من خلال المساعدات والمؤتمرات والمنظمات ، خاصة منظمة الوحدة الأفريقية كان له أكبر الأثر في حصول دول القارة على استقلالها.

obeikandi.com

هوامش الفصل الثامن

١- عثمان صالح سبي تاريخ ارتريا ، ص٢٢١ ، ٢٢٢

٢- د. علي جرشة : المرجع السابق ، ص ١٤٨

٣- صالح سبي ، ص ٢٢٢ – ٢٢٤

٤- د. سلوي محمد لبيب : دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية ، دار المعارف ، ١٩٨٠، ص ٥٥

٥- صالح سبي ، ص ٢٤٤

٦- د. جميل المصري ، ج٢ ، ص ٤٩١ ، وانظر ، د. شوقي الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٣٣

٧- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٩٩، ٢٠٠

٨- د. الكومي ، ص ٦٧-٧١

٩- د. سلوي محمد لبيب ، ص ٦٢-٦٥

١٠- د. الكومي ، ص ٧١-٧٥

١١- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٧٥

١٢- جون هاتش ، ص ١٥٤،١٥٥،١٥٨

١٣- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٦٨

١٤- نفسه ، ص ١٨١ ، ١٨٢

١٥- د. سلوي محمد لبيب ، ص ٦٣ ، ٦٤

١٦- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٨٢

١٧- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٧٣

١٨- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٦٠،٢٦١

١٩- د. جلال يحيي وآخرون : مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، دار المعارف ١٩٨١ ، ص ٣٩٨،٣٩٩

٢٠- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٧٥،١٨٣

٢١- د. ياغي ، شاكر ،ص ٢٢٦ ، ٢٢٧

٢٢- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٨٣ -١٩٠

٢٣- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢١٠ ،٢١١

٢٤- نفسه ، ص ٢٠١

٢٥- نفسه ، ص ١٧١ ، وانظر ، جهاد عودة : المرجع السابق ، ص ٧٣

٢٦- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٨٤، ١٨٥

٢٧- كولين ليجوم ، ترجمة ، أحمد محمود سليمان : الجامعة الأفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ط٢ ، ١٩٦٤ ، ص ١٠٠ ، ١٠٢

٢٨- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٩٨

٢٩- جون هاتش ، ص ٣٣ – ٤٨ ، ٥٥

٣٠- أحمد طاهر ، ص ١٩٢-١٩٥

٣١- كولين ليجوم ، ص ١٧٣ – ١٧٦

٣٢- د. محيي الدين محمد مصيلحي : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥

٣٣- السياسة الدولية ، عدد ٦٥ في يوليو ١٩٨١ ، ص ٥٧،٥٨

٣٤- د. جلال يحيي وآخرون ، ص ٥١٩- ٥٢٣

٣٥- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٩٣

٣٦- د. جلال يحيى وآخرون ، ص ٥٨٩-٥٩٢

٣٧- د. سلوي محمد لبيب ، ص ٥٣ ، ٥٤

٣٨- د. شوقي الجمل : التضامن الآسيوي الأفريقي وأثره في القضايا العربية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٥٤ – ٢٥٦

٣٩- السياسة الدولية ، العدد السابق ، ص ٥٦-٥٨

٤٠- كولين ليجوم ، ص ٢٠٠

٤١- السياسة الدولية ، العدد السابق ، ص ٥٩